تقرير - مجلس الشورى

تعداد ٢٠٠٤م وأهميته الاقتصادية والاجتماعية

المقدمة:

تولي القيادة السياسية بزعامة ابن اليمن البار فخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية حفظة الله جل الاهتمام البالغ والدعم اللامتناهي لإنجاح الفعاليات الوطنية التي تشكل منعطفاً تاريخياً للاتجاه نحو التحديث واللحاق بركب البلدان التي سبقتنا في الكثير من ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوافقة مع معطيات الإحـصائيات الميدانية للسكان والمساكن والمنشآت التي تبني على أساسها التوجيهات التنموية فـي مختلف المجالات وفي هذا السياق لا يفوتنا أن نستعرض وبإيجاز التعدادات السكانية في اليمن كان أول تعداد عام ١٩٧٣م في المحافظات الجنوبية ثم تلاه ذلك أول تعداد سكاني في عام ١٩٧٥م في المحافظات الشمالية لمعرفة خصائص السكان وتوزيعاتها الجغرافية نظراً للارتباط التوثيق بين المؤشرات الإحـصائية والخطـط والـسياسات والبرامج التنموية التي تقوم بتنفيذها الدولة في سبيل رفع مـستوى الحيـاة المعيـشة للسكان وتوفير الخدمات الأساسية على مستوى الحـضر والريـف ، وكمـا تـسعى الحكومة ممثلة بالجهات المعنية القيام بمهمة التعداد العام لغرض التوسع فـي نطـاق التخطيط التنموي من خلال اعتماد السكان إحـدى المتغيـرات الرئيـسية للتخطـيط التنموي والارتكان إلى تحقيق قاعدة من البيانات والمعلومات ذات العلاقة بعمليـات التوظيف والأجور والدخل والإنفاق والاستهلاك الأسري وإدراج العديد من المتغيرات الديموغرافية ضمن عمليات التخطيط ومن اجل الوصول إلى الغاية المنشودة تحقيـق أهداف خطط وبرامج التنمية المتوسطة المدى والبعيدة المدى استوعبت الدولـة فـي هيكلها الإداري الجهاز المركزي للإحصاء ومنذ إنشائه عام ١٩٩٠م كرس جهـوده

على توفير كم كبير من البيانات والمعلومات والإحصائية الـشاملة والتـي أسـهمت إسهاماً فعالاً في بناء عملية التخطيط التنمـوي المرتبطـة بالمؤشـرات والبيانـات الاقتصادية الاجتماعية وتجهيزها لمتخذي القرار والتعاطي معها بشكل فوري وسهل وتكون مطابقة للمتطلبات الوطينة وتنفيذها عبر قطاعات الدولة المختلفة وفـي هـذا السياق يعني الجهاز المركزي للإحصاء في الأيام المقبلة بتنفيذ التعداد العام للـسكان والمساكن والمنشآت وتحديداً في منتـصف ليلـة الإسـناد الزمنـي الموافـق ١٦-١٧ديسمبر ٢٠٠٤م والذي بذل جهود عالية ومضنية للوصول إلى تحقيق هذه الغايـة وهي جهوداً يشكر عليها وفي مقدمتهم الأخ / رئيس الوزراء الأخ / نائـب رئـيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي وكذلك الأخ / رئـيس الجهـاز المركـزي للإحصاء وكافة العاملين في إطار الجهاز والتعداد حيث قاموا بوضع كافـة الخطـط والتوعية عبر وسائل الإعلام المختلفة (المرئية - المسموعة - المقروءة) وتـسهيل كافة الترتيبات السابقة لهذا الحدث الوطني الهام من حيث الإعداد والتجهيـز لكافـة متطلبات العمل الإداري والميداني وتذييل مهمة العمل الميداني للمكلفين بعملية التنفيذ من خلال إعداد الأدلة والمراشد لمستخدمي البيانات والمعلومات ميدانياً على مستوى العداد والفئات الإشرافية يتزامن مع ذلك تهيئة كافة الترتيبات اللازمة بجانب التوعية الإعلامية والصحفية التي لها علاقة مباشرة في تنوير الرأي العام بأهمية التعداد العام فائدة وهدفاً بطرق ترغيبية وتحفيز الجمهور للإدلاء بكافـة البيانـات والمعلومـات بمصداقية عالية وغير منقوصة.

ومجلس الشورى إذ يدعوا التعاون وتضافر كافة الجهود الرسمية وغيـر الرسـمية والشعبية لإنجاح عملية التعداد العام في مختلف مراحلها التنفيذية بغية الحصول على نتائج أكيدة وصحيحة تعين الحكومة وتسهل مهمتها على وضع الخطـط والـسياسات السكانية التنموية بما يتوافق مع قواعد البيانات والمعلومات المتوفرة والمرسومة لهذا الغرض التنموي النبيل.

وانطلاقاً من تلك الأهمية التي أولاها مجلس الشورى ممثلاً بلجنة الصحة والـسكان جل اهتمامه بهدف إنجاح هذا الحدث الوطني الكبير وترجمة هذا الاهتمام بشكل عملي بتدشينها فعاليات عقد هذه الندوة الخاصة بأهمية التعداد ٢٠٠٤م في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حيث قامت لجنة الصحة والسكان بالمجلس بقراءة تحليلية لمجمـل المعطيـات ذات العلاقة بالتعداد العام ٢٠٠٤م وتوصلت من خلال دراسة المؤشرات إلـى المحـاور التالية:

المحور الأول:

((المفاهيم والأهداف والفوائد المندرجة ضمن الإطار التشريعي والقـانوني للتعـداد ودور منظمة المجتمع المدني والحكومي لإنجاح التعداد))

ويشتمل هذا المحور على:

التطرق إلى جملة من الأهداف منها توفير البيانات الدقيقة والشاملة لحجـم الـسكان والمساكن والمنشآت ، معرفة معدل النمو للسكان والتوزيع الكلي والنوعي والعمـري والجغرافي للسكان بالإضافة لحجم حركة القوى العاملة وقياس معدلات الهجرة داخلياً وخارجياً ، تحديث الإطار العام(مباني ، مساكن ، أسر) توفير قاعدة بيانات لوضـع استراتيجيات وسياسات لتحسين الأوضاع المعيشية والصحية والتعليمية...الخ تطوير العمل الإحصائي ، تخفيف الفقر ، توفير المؤشرات اللازمة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠٠٦م -٢٠١٠م بغية تحقيق أهداف التنمية الألفية الثالثة.

أما فيما يخص الفوائد فإنها تتدرج ضمن جملة من الاستخدامات لبيانات التعداد فـي صياغة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الوطني والإقليمـي، وتستخدم لأغراض خطط التنمية ودراسة وتقييم كافة المستويات والمتغيرات الجارية بين الخصائص للسكان والمساكن والمنشآت ، تقسيم فوائد أما فيما يخص أهمية دور

منظمات المجتمع المدني فهي تتدرج في دور أعضاء مجلـس النـواب والـشورى لمناقشة الأهداف العامة للتعداد بالنزول لتوعية مواطنيهم بأهمية الإدلاء بالمعلومـات الصحيحة بالإضافة إلى دور أعـضاء المجـالس المحليـة والـوزارات وفروعهـا والمؤسسات الحكومية وكذا الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمـات الاجتماعيـة والتعاونية والنقابات المهنية والعمالية.

المحور الثاني:((أهمية الإستراتيجية للتعداد))

وتشمل على الآتي:

" تقييم كافة المستويات والمتغيرات الجارية فيما بين خصائص الـسكان والمـساكن والمنشآت وتوفير كافة الاحتياجات المعيشية والأساسية للأسر ومساعدتها ، ووضـع أولويات الخطط التنموية للعمل بها.

" تقسيم فوائد البرامج الإنمائية وخاصة على المناطق الصغيرة خلال فترات زمنيـة معينة مثل مكافحة الأمية ، القوى العاملة ، التنمية الريفية تنظـيم الأسـرة ،معالجـة قضايا الفقر ...الخ.

" دراسة وتقييم الموارد المتاحة من القوى العاملة لمعرفـة حجـم القـوى العاملـة وانعكاسها بحجم وتوزيع السكان وخصائـصة علـى خيـارات التنميـة المـستدامة والمرجوة.

" تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية المتمثلة بتوزيع السكان ومستويات التعليم وأحول السكن والتي من خلالها يحدد مقدار الإعانة أو توفير الضمان الاجتماعي لها وتحسين الحالة الاجتماعية للمرأة من خلال التأمين وتوسيع أنشطة التنمية القائمة على تعزيـز دور المرأة في اليمن.

" صياغة الدراسات وسياسات مثل أسكانية لتحديد احتياجات الإسقاطات بغية تحديـد المجموعات السكانية مثل الأطفال ، الشباب المسنين ذوي الاحتياجات الخاصة لوضع مؤشرات مفيدة لصياغة برامج خاصة لصالح هذه الفئات.

البرامج الإنمائية ، دراسة وتقييم الموارد المتاحة من القوى العاملـة تقيـيم الوضـع الديموغرافي والاجتماعي الراهن وتخطيط الرعاية الاجتماعية ...الخ.
بالإضافة إلى جملة من الفوائد المستخدمة لأغراض أخرى في الجانب الحكومي منها البحوث ، مؤسسات الأعمال التجارية ، ونظام الإحصاء القومي
أما فيما يخص الإطار التشريعي والقانوني للتعداد فأنة يمثل محتواه الشئون التنظيمية ، المرونة التشغيلية ، الالتزام العام بتوفير المعلومات وتحديد العقوبات عند الـرفض والمجاز وغير المجاز قانوناً لنشر المعلومات .
وفي الجانب الآخر يشمل مجموعة من القرارات الصادرة بشأن تنفيذ العـام ٢٠٠٤م وهي:
أ) قرارات رئيس الجمهورية وهي:
" قرار رقم (٢١٩) لسنة ٢٠٠٢م بشأن إجراء التعداد العام ٢٠٠٤م.
" قرار رقم (١٤٦) لسنة ٢٠٠٣م بشأن تعديل المواد (٢- ٣) من القرار رقم (٢١٩) لسنة ٢٠٠٢م .

ب) قرارات رئيس مجلس الوزراء وهي:
" قرار رقم (٢٧٩) لسنة ٢٠٠٢م بشأن اللجنة العليا للتعداد ٢٠٠٤م.
" قرار رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٣م بشأن تعديل قرار رقم (٢٧٩) لسنة ٢٠٠٢م
ج) قرارات نائب الوزراء وزير التنمية والتعاون الدولي رئيس اللجنة العليا للتعـداد وهي:
" قرار رقم (٨٧) لسنة ٢٠٠٢م بشأن تشكيل اللجنة للتعداد ٢٠٠٤م
د) قرار رئيس الجهاز المركزي للإحصاء وهي:
" قرار بشأن اللجان الفنية والمالية والإدارية المساعدة للتعداد.

وفي هذا السياق نشير بأن مراحل التحضير للتعداد مرحلة التخريم والنزول الميداني ومرحلة الترقيم والحصر وأخيراً مرحلة العد.

" الاستخدامات المستفاد منها في العديد من البحوث الرسمية وغير الرسمية التي يعتمد عليها في رسم الكثير من السياسات والبرامج المختلفة المجـالات خاصـة البحـوث الديموغرافية الاجتماعية والاقتصادية.

" دراسة وصيانة سياسات استثمار أموال التنمية في القطاعات رئيسية مثل (الإسكان ، النقل ، التعليم ، الصحة...الخ ، بالإضافة إلى تقييم احتياجات تلك القطاعات لتحديـد حجم المشكلة ووضع الحلول المناسبة لمواجهة تلك الإشكالات وتفعيل دور القطـاع الخاص ورفده قطاعات الخاص برفده بهذه المعلومات لزيادة مساهمته في التنمية .

" دراسة وتقييم البيانات الخاصة بالمنشآت الصناعية والتجارية لتوفير المعلومات عن عدد العاملين وتصنيف المنشآت بحسب حجم العمالة فيها وتـوفير المعلومـات عـن الحالات الوظيفية للأشخاص من ذوي النشاط الاقتصادي وتقدير طلـب المـستهلكين وتحديد مواطن التصنيع والتسويق وفقاً لحجم السكان وتوزيعه بحسب الجنس والسن.

" دراسة وتقييم مساحة الأرض الزراعية القابلة للزراعة والمحاصيل الدائمة واستخدام المحصبات بالإضافة إلى تقييم الغابات ونسبتها من الأراضي الزراعية وتقييم مشكلة التصحر ومساحة الأراضي المهددة بالتصحر.

" دراسة وتقييم كميات المياه السطحية والجوفية ونسب الاستهلاك والمتوفرة منها.

المحور الثالث:

((الآثار الايجابية للتعداد العام على الخطط والبرامج والسياسات الإنمائية))

وتشمل على الآتي:

" تحديد الخطط والسياسات والبـرامج التنمويـة وتحـديث البيانـات والمؤشـرات الإحصائية.

" تفعيل دور التخطيط التنموي والوعي الإحصائي.

" تطوير قاعدة البيانات والمؤشرات والمعلومات في الجهـاز المركـزي للإحـصاء لمساعدة متخذي القرار في وضع الخطط والسياسات والبرامج التنموية.

" توفير المتطلبات المساعدة في الجوانب التالية:

١- المساواة والعدالة الاجتماعية.

٢- الصحة العامة وتوفر خدماتها.

٣- التعليم الأساسي والمهني والفني والتعليم العالي والبحث العلمي.

٤- السكن والمنشآت التجارية والمهنية والخدمية والصناعية ،

٥- الأمن العام في مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦- السكان والموارد البشرية.

٧- أنماط الإنتاج والاستهلاك ، تحديد اتجاهات القطاعات الاقتصادية والخدمية.

" تطوير وتحديث وتفعيل دور المؤسسات الإعلامية واستخدام الانترنت والاتصالات.

" تطوير وتحديث مؤسسات السلطة المركزية والسلطة المحلية.

" تنشيط مؤسسات المجتمع الأهلي والمجتمع المدني.

" إعادة تأهيل القطاع الخاص ومؤسساته.

المحور الرابع:

((ضرورة الاستفادة من نتائج التعداد في تكوين منظومة معلومات وطنيـة متكاملـة لحاجة التنمية حاضراً ومستقبلاً))

لاشك أن نتائج التعداد الناجحة تضع بلادنا أمام ذخيرة مـن المعلومـات الأساسـية المتعددة بفضل الإحصاء الدقيق والشامل ولذلك فإن السعي إلـى تكـوين منظومـة معلومات وطنية متكاملة للبلاد تعتبر حاجة ملحة وخاصـة وأن هنـاك عـدد مـن المؤسسات المتعددة التي تقوم بجمع المعلومات ولذلك تحتم الـضرورة الـسعي فـي دمجها ضمن إطار نظام واحد مرن وسريع للاستجابة عند الحاجة للمعلومـات فنـي

المجالات المختلفة الاستثمارية خاصة أن أي بناء تنمـوي لا يمكـن أن يتطـور إلا بركيزتين تعتمدان على الإحصاء والمعلومة المتوفرة.

التوصيات : يوصي مجلس الشورى مايلي:

١- الدعوة لكافة المؤسسات الحكومية والغير حكومية ومنظمات المجتمـع المـدني بضرورة التعاون الجاد والصادق وتسخير كافة الجهود والإمكانات والطاقات لتسهيل وإنجاح هذا الحدث الوطني الهام تعداد ٢٠٠٤م للسكان والمساكن والمنشآت.

٢- الدعوة لكافة شرائح المجتمع للمشاركة والمساهمة الفعالة لإنجاح التعـداد العـام ٢٠٠٤م والاستجابة مع هذا الحدث الوطني الكبير بإعطاء البيانات الصحيحة.

٣- ضرورة تفعيل دور الأجهزة الإعلامية (المرئية، المسموعة، المقـروءة) مـن خلال إعداد برامج التوعية التي تبين أهمية التعداد وشرح وتوضيح مراحله المختلفة وإجراء اللقاءان والمقابلات مع القائمين على تنفيذ التعداد ومن ذوي الخبرات في هذا المجال عبر (إذاعة، تلفزيون، صحف رسمية) والإعـلان والرعايـة المتواصـلة بالتوجيهات والإرشادات الضرورية بكيفية التعامل مع التعداد العام.

٤- قيام الصحافة بنشر لمقالات التي تحث المواطنين بكافة شرائحهم الاجتماعية على ضرورة المشاركة بالإدلاء بالمعلومات والبيانات الصحيحة والتعاون مع المـشتغلين بهذا المجال.

٥- تفعيل دور أئمة المساجد في عموم الجمهوريـة عـن طريـق وزارة الأوقـاف والإرشاد بغرض التهيئة والإعداد للمواعظ الخاصة بتوعيـة المـواطنين بـضرورة مشاركتهم وتقديم المعلومات الصحيحة والتعاون مع المشتغلين في التعداد العـام لمـا لهذا الحد والوطني من اثر ايجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦- مشاركة الشخصيات السياسية والاجتماعية والقيادات الحزبية في إنجاح التعـداد العام وذلك بعقد الاجتماعات واللقاءان مع المواطنين والتطرق إلـى مـسألة اعتبـار التعداد عملاً وطنياً يلزم الجميع السعي لإنجاحه. وفي الختام يأمل مجلـس الـشورى

إنجاز هذا العمل الوطني بمنهجية وفاعلية لخدمة القـضايا التنمويـة فـي مختلـف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والله نسأل التوفيق والسداد

لجنة الصحة والسكان